



الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان  
Independent Permanent Human Rights Commission  
La Commission Permanente Indépendante des Droits de l'Homme

دراسة

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي للتنمية

بشأن

الميل الجنسي والهوية الجنسية في ضوء التفسيرات الإسلامية والإطار الدولي لحقوق

الإنسان

مايو 2017

جدة، المملكة العربية السعودية

## أ. مقدمة:

1. استناداً إلى القرار الصادر عن مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته 43، وتطبيقاً للقرار رقم C-43/4، قامت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بدراسة حول موضوع "التوجه الجنسي والهوية الجنسية" المثير للجدل في ضوء التفسيرات الإسلامية والإطار الدولي لحقوق الإنسان. كما حددت الهيئة نطاق الدراسة في تحليل الموضوع في سياق الزواج والعلاقات الأسرية.
2. كانت الأسرة الطبيعية، المكوّنة من الأب والأم والأطفال، دائماً حجر الزاوية في تعزيز العلاقات الاجتماعية، وتربية الأطفال ونقل القيم لبناء مجتمعات مزدهرة وناضجة بالحياة. وقد ظل المعنى الأساسي للزواج، الذي يعرف بأنه اتحاد بين رجل وامرأة، ضرورياً، في مختلف العصور والثقافات، لتنشئة وتعزيز وحماية الأسرة والمجتمع. إلا أن مؤسسة الزواج أصبحت، في الآونة الأخيرة، عرضة لهجوم من يحاولون إعادة تعريفها بشكل متطرف لتشمل "اتحاد بين أي شخصين"، ومنه "زواج المثليين".
3. ويظل النقاش الجنساني الدائر حول حق مجتمع "السحاقيات والمثليين والثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً" [LGBT] في ممارسة طريقتهم في الحياة بصفتهم أسراً طبيعية، الموضوع الأكثر إثارة للجدل الذي لا يزال يعارض المجتمعات التقليدية في الدول الإسلامية ومعظم الدول الأفريقية والعديد من الطوائف الدينية في الغرب مع المجتمعات الغربية، حيث يضغط مجتمع "السحاقيات والمثليين والثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً" بشدة من أجل المطالبة بأن تكون "الميول الجنسية والهوية الجنسية" [SOGI] حقاً من حقوق الإنسان بحسب اختيار وموافقة كل فرد.
4. وقد أدخل مجتمع "السحاقيات والمثليين والثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً" وصفاً منحرفاً للزواج العديم الجنس "و"شكل بديل للأسرة" بناء على ادعاءاتهم بشأن النزعة الوراثية "للميول الجنسية" مصورين أنفسهم على أنهم ضحايا للتعصب والتمييز، ومطالبين بسن قوانين تحميهم بهدف الحصول على دعم تشريعي لإضفاء الشرعية على زواج مثليي الجنس على قدم المساواة مع الزواج التقليدي. كما أدخلوا تغييرات في المناهج الدراسية على مستوى القاعدة الشعبية لتغيير رؤية الأجيال المقبلة بشكل جذري بعيداً عن المفهوم الحقيقي وإضفاء المشروعية على معتقداتهم بطريقة، إن لم تكبح، ستغير المجتمعات المستقبلية بشكل جذري مع ما يترتب على هذا من عواقب أكثر ضرراً. وستتضح النتائج الكارثية لهذه التجربة الاجتماعية الانتحارية في المستقبل البعيد عندما سيكون الوقت قد تأخر جداً لاسترجاع وإعادة بناء القيم العائلية المنقرضة.
5. وإذا لم نقاوم الميل إلى إعادة تعريف مفهوم الزواج التقليدي (بين رجل وامرأة) والأسرة وندحض المغالطات حول "الميول الجنسية"، فإن الخطر الحقيقي أن يشجع هذا مجموعات أخرى تستند إلى مزاعم النزعة الوراثية للمطالبة بإضفاء الشرعية على زنا المحارم وممارسة الجنس مع الحيوانات وغير ذلك من السلوكيات الجنسية المنحرفة والخيارات الشخصية الشاذة باعتبارها من "حقوق إنسان".<sup>1</sup>

تم الحكم بالسجن على رجل ألماني بسبب علاقة جنسية مع محارمه، وهو الأمر الذي أبدته المحكمة الدستورية الألمانية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: <http://edition.cnn.com/2012/04/13/world/europe/germany-incest-court/>

## ب. الجدل حول "الميل الجنسي والهوية الجنسية" في ضوء التفسيرات الإسلامية والتصورات الأخرى:

### (1) مفهوم الزواج والأسرة في الإسلام وغيره من الأديان:

6. في الإسلام، يشكّل "الزواج" - الذي يُشهر من خلال "النكاح" (على كتاب الله وسنة رسوله) - عقداً دينياً مقدساً بين رجل وامرأة يفرض لكلا الطرفين حقوقاً وواجبات من أجل إنجاب ورعاية وتنشئة منسجمة للأطفال، ومع المجتمع ككل. ويوضح القرآن الكريم أن الزواج، الذي هو اتحاد بين الجنسين، مزيج من الحب والحنان والرعاية، بحيث يجد كل شخص في الشخص الآخر سكناً ومودّة ورحمة، كما جاء في الآية 21 من سورة الروم. كما يقول الله عز وجل في كتابه العزيز: "هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا" (الآية 7 من سورة الأعراف). وتتعدى هذه العلاقة مجرد الاتصال الجنسي إلى الإشباع النفسي والروحي.
7. إن كون الرجل والمرأة وحدهما مخلوقين عاجزين يؤسس التكامل بين الجنسين من أجل تكاثر ونماء وتقديم للأجيال والمجتمعات.
8. وتشارك جميع الديانات السماوية في نفس مفهوم الزواج. فقد أشار البابا بنديكتوس السادس عشر إلى "أن هناك حاجة إلى الإقرار بالزواج وتعزيز هيكله الطبيعي بصفته اتحاداً بين رجل وامرأة في مواجهة المحاولات الرامية لجعله مساوياً لأنواع مختلفة جذرياً من الاتحاد: فمثل هذه المحاولات في الواقع تضر الزواج وتساعد على زعزعة استقراره وتخلع عنه طبيعته الخاصة ودوره الذي لا غنى عنه في المجتمع."<sup>2</sup>
9. وفي 6 نوفمبر 2014، كتب جيفري سوتون القاضي في محكمة الاستئناف للدائرة السادسة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤيد لحظر زواج المثليين في ولايات كنتاكي، وميشيغان، وأوهايو، وتينيسي بالولايات المتحدة الأمريكية، فقال "لظالما كان الزواج مؤسسة اجتماعية تقوم على علاقة بين رجل وامرأة. وهي تقاليد تعود إلى آلاف السنين وليس إلى مئات أو عشرات السنين. واعتمدتها إلى عهد قريب جميع الحكومات والأديان الكبرى في العالم."<sup>3</sup>
10. وفي 15 أكتوبر 1971، أشارت المحكمة العليا في ولاية مينيسوتا في حكمها في قضية بيكر ضد نيلسون إلى أن "مؤسسة الزواج اتحاد بين رجل وامرأة يتضمن بشكل فريد الإنجاب وتربية الأطفال داخل الأسرة، وهي قديمة قدم سفر التكوين"<sup>4</sup>.
11. وفي يوليو 2009، كتب جون ف. هارفي، الكاهن الكاثوليكي، يقول إن "مؤسسة الزواج فُهمت، خلال تاريخ الجنس البشري كله، بأنها التواصل الروحي والجسدي الكامل بين رجل واحد وامرأة واحدة."<sup>5</sup>

<sup>2</sup> Benedict XVI, Message for the Celebration of the Word Day of Peace, 1 January 2013

<sup>3</sup> US Court of Appeals for the Sixth Circuit, *April DeBoer, et al., v. Richard Snyder, et al.*, ca6.uscourts.gov, Nov. 6, 2014

<sup>4</sup> Bruce Peterson, JD, Majority Opinion, *Baker v. Nelson* (186 KB) , www.marriagelawfoundation.org, Oct. 15, 1971

<sup>5</sup> John F. Harvey, "Regarding 'Gay Marriage,'" patheos.com, July 7, 2009

12. وتشير المراجع ذات الصلة بالموضوع إلى أن للزواج (التقليدي) مجموعة كبيرة من الفوائد، منها الرفاه الاقتصادي والصحة العقلية والبدنية للأفراد ورفاه أطفالهم.<sup>6</sup>

## (2) المثلية الجنسية من وجهة نظر الديانات الإبراهيمية:

13. لطالما كان الزواج، والأسرة، والجنس محلّ المعتقدات والممارسات الدينية العميقة، التي تشكل بدورها الهويات الشخصية.

14. ويمكن أن يكون الإسلام- الذي هو دين "الفطرة"- مرجعية قيمة لأي نظام اجتماعي. ويقوم الفهم الأساسي للميول الجنسية، الصحيحة في القرآن والسنة والفقهاء، على تباين الجنس. والجانبان ذوا الصلة هما: (أ) أن النشاط الجنسي ينبغي أن يشبع رغبة الإنسان ويحقق كرامته (كما جاء في الآية 21 من سورة الروم في القرآن الكريم)؛ (ب) أن الله خلق الشراكة بين الرجل والمرأة لتحقيق السلام والهدوء والسكينة في الحياة. فالزواج بين جنسين مختلفين هو الطريقة الوحيدة الصالحة للزوجين للوصول إلى الرضا الحقيقي والكرامة العالية دون الإخلال بالنظام الاجتماعي. وبسبب هذه الحكمة الإلهية فإن جميع الديانات السماوية اليهودية والمسيحية والإسلام تعتبر "المثلية الجنسية" حالة مخزية ومكروهة.

15. وقد أوضح القرآن إدانته الصريحة للمثلية الجنسية وأشار إلى المثليين بعبارة "قوم لوط" حيث ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز أن النبي لوط سأل قومه: "وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ \* إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ" (الآيات 80-81 من سورة الأعراف). كما روي عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم أن الله يهلك من يعمل عمل قوم لوط، أي الشذوذ الجنسي.

16. ويجمع علماء المسلمين على أن بني البشر بطبعهم مغايرو الجنس وأن "المثلية الجنسية" انحراف عن الطبيعة. وعليه، فإن التوجه الجنسي المقبول في الإسلام هو هذا التوجه مغاير الجنس، والذي تعرفه الشريعة الإسلامية بشكل قانوني. كما تعتبر جميع مدارس الفكر والفقهاء الإسلامي ممارسات "الجنسية المثلية" مخالفة للشرع وتنتهك حقوق الإنسان والمرأة والأطفال. ولا تنظر المجتمعات والتعاليم الإسلامية والفقهية إلى "المثلية الجنسية" على أنها هوية.

17. ومن وجهة نظر فقهية، نظر النظام السياسي الإسلامي دائماً، عبر التاريخ، إلى الأمور الخاصة والحياة الشخصية للأفراد باحترام كبير وعارض بقوة أي محاولة لانتهاك خصوصية الأفراد. وبالمثل، يخضع تطبيق الحدود (والعقوبات) على ممارسي الشذوذ الجنسي لشروط صارمة قوامها تقديم الشهود المناسبين. ولعل هذا السبب هو الذي يجعل حالات من عوقبوا بسبب الشذوذ الجنسي نادرة بالرغم من قوانين العقوبات الصارمة.

<sup>6</sup> Lerman 2002; Ross et al.1990; Waite and Gallagher 2000; Wilson and Oswald 2005.

18. وإذا كان الإسلام يقرّ الجوانب الحسية للطبيعة البشرية، فإنه لا يقر مبدأ "عدم التدخل" في السلوكيات الجنسية بحيث يكون لكل شخص الحرية في اختيار ما يرغبه. كما يؤكد الاستفادة من الدوافع الجسدية بما يعود بالنفع على الأفراد والاستقرار المجتمعي. وقد أشار القرآن الكريم إلى أن سعي الفرد بأنانية لإشباع مشاعره وشهوته "ميل عظيم" كما قال الله تعالى في كتابه العزيز: "والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما" (الآية 27 من سورة النساء).

19. إن البشر بطبيعتهم ليسوا مثلين. فالله سبحانه وتعالى يقول في القرآن الكريم: "لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ" (الآية 4 من سورة التين) وقوله عز وجل: "فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ" (الآية 30 من سورة الروم). وترفض التعاليم الإسلامية فكرة النزعة المثلية الوراثية، وتؤمن أن هذا نتاج العوامل البيئية، وبعض الحالات الطبية أو النفسية التي يمكن علاجها، وفي أسوأ الأحوال نتاج رغبة جامحة تسببها الأنشطة الجنسية المنحرفة.

20. كما تحضر التقاليد اليهودية والمسيحية، وبشكل صارم العلاقات الجنسية المثلية، حيث يقدم الفصلان 18 و 20 من سفر اللاويين توجيهات واضحة حول أشكال الجماع المحظورة من خلال النصوص التالية، والتي فسرت تاريخيا على أنها حظر ضد الأفعال المثلية بشكل عام:

- لا يجب أن تنام مع الذكر كما تنام مع المرأة، هذا رجس، 18-22
- إذا فعل الرجل مع الرجل كما يفعل مع المرأة، فقد ارتكبا كلاهما عملا بغيض، يجب أن يقتلا، ودمهما عليهما، 13-20

21. وتشير مجموعة المبادئ التوجيهية التي وقعها البابا يوحنا بولس الثاني سنة 2003 إلى أنه: "لا يوجد على الإطلاق أي أساس للنظر في اتحاد مثليي الجنس باعتباره بأي حال من الأحوال مماثلا أو حتى مناظرا للقصد الإلهي من الزواج والأسرة... الزواج مقدس؛ أما الأفعال الجنسية المثلية، فتتعارض مع القانون الطبيعي الأخلاقي".<sup>7</sup> كما ذكر البابا بنديكتوس السادس عشر في يناير 2012 أن "الزواج من نفس الجنس تهديد لمستقبل البشرية نفسها".<sup>8</sup>

### (3) المثلية الجنسية حسب البحوث العلمية:

22. وفقا لجمعية الأطباء النفسيين الأمريكية، يعتبر التوجه الجنسي نمطا دائما من عوامل الجذب العاطفي والجنسي في النوع البشري والذي يتجلى في أشكال مختلفة من مغايري الجنس والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي. المثلية الجنسية ليست سلوكا جديدا. فقد وجدت في كثير من الثقافات ومورست بدرجات متفاوتة. وكان الرأي الطبي السائد، حتى السبعينيات، يعتبر المثلية الجنسية نوعاً من أنواع المرض النفسي أو السلوك الجنسي المنحرف يمكن أن يستجيب للتدخلات العلاجية. كما أن الجمعية الأمريكية للطب

<sup>7</sup> Maria De Cristofaro and Tracy Wilkinson, "Gay Marriage Is Immoral, Vatican Says," latimes.com, Aug. 3, 2003

<sup>8</sup> Philip Pulella, "Gay Marriage a Threat to Humanity's Future: Pope," reuters.com, Jan. 9, 2012

- النفسي نشرت سنة 1973-1974 أن المثلية الجنسية نوع من الاضطراب العقلي وصنفتها على أنها مجرد توجه أو بديل جنسي ذي نزعة وراثية<sup>9</sup>. وعلى الرغم من موقف الجمعية الأمريكية للطب النفسي، لا يزال دور العوامل البيولوجية في تطوير الميول الجنسية البشرية موضوعاً يثير الجدل على نطاق واسع. وقال الدكتور نيكولاس كامينغز رئيس الجمعية إن الجمعية خضعت لسيطرة جماعات ليبرالية متطرفة مدينة بالفضل إلى "حركة حقوق المثليين"، "ترفض السماح بإجراء مناقشة مفتوحة حول علاج المثلية الجنسية"<sup>10</sup>.
23. ويشير بحث مماثل عن مسألة الاستعداد الوراثي أجراه المعهد الوطني للتكوين الرياضي والبيولوجي إلى أن المثلية الجنسية ليست مكتوبة في جيناتنا، ما يفسر لماذا لم ينجح العلماء حتى الآن في العثور على "جينات المثلية الجنسية". وبدلاً من ذلك، يقولون إنها في بعض تحويرات الحمض النووي. وقد تعود هذه التغيرات لجذور بيئية ومن ثم ليست طبيعية بما فيه الكفاية لتميرها من الأبوين إلى الطفل<sup>11</sup>.
24. ومن المعروف طبيًا أن هناك حالات عقلية أخرى، مثل الفصام وجنون العظمة، تقتزن بالاستعداد الجيني الوراثي. إلا أن هذا الاستعداد الوراثي لا يبرر قبول الشذوذ السلوكي المرتبط بهذه الحالات. بل يجب عوضاً عن ذلك توفير علاج طبي، طوعي أو قسري، للأشخاص الذين يعانون من هذه الحالات وذلك مراعاة لمصلحة المجتمع<sup>1</sup>.
25. ويجب على المسلمين، انطلاقاً من معتقداتهم الدينية الصريحة وتقاليدهم، حماية مؤسسة الزواج والأسرة الاجتماعية وتعزيزها. ومع مقاومة قبول هذه المفاهيم المنحرفة، فإنهم بحاجة إلى توضيح، أنهم لا يكونون عداً محددًا للأفراد المثليين وإنما يستنكرون هذا السلوك الجنسي المقيت، الذي يتعارض مع معتقداتهم الدينية.

#### (4) أسباب تدعو للحفاظ على المفهوم التقليدي للزواج بين الرجل والمرأة:

26. إن المجتمع هو مجموع المؤسسات الاجتماعية المكونة له وتفاعلاتها مع مرور الوقت. وتعد الأسرة والزواج من بين "المؤسسات الاجتماعية" الرئيسة التي تعود بفوائد عظيمة على المجتمع بأسره وكذلك الأفراد. وعليه فإن الأسر القوية التي قوامها الزوج والزوجة تقوم مقام "المؤسسة الأساسية التي تحمل للأجيال المقبلة القيم والتقاليد الأخلاقية الرصينة التي تحافظ على الحضارة"<sup>12</sup>. ومن ثم فإن لجميع المجتمعات مصلحة ملحة في الحفاظ على مؤسسة الزواج.
27. وقد سعى مؤيدو زواج المثليين منذ فترة طويلة إلى تصوير هذه العلاقة على أنها تعادل تلك العلاقة بين المتزوجين من الجنس الآخر. ومع ذلك، فإن العديد من الناشطين من مثليي الجنس يقدمون أخلاقيات ثقافية مختلفة جداً. وفي الواقع، فإن الحملة الرامية إلى الكفاح من أجل زواج المثليين ومنافعه، ومن ثم، بمجرد منحها، تهدف إلى إعادة تعريف مؤسسة الزواج تماماً. ومن المؤكد أنه لا يقصد منه أن

<sup>9</sup> <http://www.apa.org/research/action/gay.aspx>

<sup>10</sup> <https://www.lifesitenews.com/news/former-president-of-apa-says-organization-controlled-by-gay-rights-movement>

<sup>11</sup> <http://healthland.time.com/2012/12/13/new-insight-into-the-epigenetic-roots-of-homosexuality/>

<sup>12</sup> <http://www.familywatchinternational.org/fwi/documents/FWlpolicybrieftraditionalmarriagefinal.pdf>

يطالب بالحق في الزواج كوسيلة للالتزام بالقواعد الأخلاقية للمجتمع، بل بالأحرى أن يفكك أسطورة ويغير جذريا مؤسسة قديمة.<sup>13</sup>

28. ومما لا شك فيه أن المؤسسة الاجتماعية، التي تُعرّف في جوهرها باقتران أي شخصين، تختلف عن مؤسسة الزواج التاريخية بين رجل وامرأة.<sup>14</sup> إن إعادة تعريف الزواج بأنه اتحاد أي شخصين لا يراد منه الدفع بالمثلين من الرجال والنساء إلى الزواج على الوجه المعروف لدى مجتمعاتنا حاليا، ولكن الدفع بالمتزوجين من الرجال والنساء إلى ما تسميه وسائل الإعلام على نحو غير دقيق بـ "الزواج بين المثليين"<sup>15</sup>. لذلك تنذر محاولات إعادة تعريف مفهوم "الزواج الذي لا اعتبار فيه لنوع الجنس" وتقنيته والترويج له بنزع الصبغة المؤسسية عن الزواج التقليدي، وفي الوقت نفسه تشويه القيم الأساسية للأسرة والمجتمع.

29. وليس المقصود من مطالبة مجتمع المثليين بتعميم "الزواج الذي لا اعتبار فيه لنوع الجنس" مجرد الحصول على امتيازات تعادل امتيازات الزواج التقليدي، بل المقصود منها كذلك جعل المؤسسة التي صمدت على مر التاريخ - وهي مؤسسة الزواج بين رجل وامرأة - مؤسسة مهجورة، واستبدالها بمؤسسة مختلفة جذريا، لم تحتبر ولم تثبت صحتها وهي "الزواج الذي لا اعتبار فيه لنوع الجنس"، والتي ربما سُمّيت "زواجا" بالرغم من اختلافها جذريا. وكتب الباحث جوزيف راز، معلقاً على زواج المثليين، قائلاً إنه "عندما يطالب الناس بالاعتراف بزواج المثليين، فإن ذلك يعني عادة أن يطلب الحصول على سلعة موجودة. وفي الواقع، فإنهم يطلبون أيضا تحويل هذا السلعة"<sup>16</sup>.

30. وفي مواجهة هذه الهجمة الشرسة على مؤسسة الزواج، تبرز حاجة ماسة إلى الحفاظ على هيكل هذه المؤسسة وقديستها للأسباب التالية:

• مؤسسة الزواج بين رجل وامرأة هي الأفضل للمجتمع، وهي ربما تمثل الوسيلة الفعالة الوحيدة في المجتمع لتحقيق معنى حق الطفل وكفالة تربية والديه الحقيقيين له<sup>17</sup>. ونص حكم صدر عن المحكمة العليا في ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، في سنة 1859، على أن "الهدف الأول من الزواج هو الإنجاب، وفقاً لقوانين الطبيعة والمجتمع"<sup>18</sup>. ووفقاً للمادة الثالثة من اتفاقية حقوق الطفل، يجب على جميع البالغين فعل ما هو أفضل للأطفال. وعندما يتخذ البالغون القرارات، يجب أن يفكروا في الطريقة التي ستؤثر من خلالها قراراتهم على الأطفال. إن تقنين زواج المثليين سوف يحول الغرض من الزواج من الإنجاب إلى مجرد الإشباع الجنسي للكبار<sup>19</sup>. وقال الفيلسوف الحائز على جائزة نوبل، برتراند راسل، إنه "بالأطفال وحدهم تصبح العلاقات الجنسية مهمة للمجتمع، ويجدر أن تطلع عليها مؤسسة قانونية." وخلافاً لحجة زواج المثليين التي تقول بأن بعض الأزواج من جنسين مختلفين لا يستطيعون الإنجاب أو

<sup>13</sup> Michelangelo Signorile, "Bridal Wave," Out, December 1993/January 1994, pp. 68 and 161.

<sup>14</sup> Genderless Marriage and Institutional Theory" by Monte Neil Stewart, President Marriage Law Foundation, USA.

<sup>15</sup> "Genderless Marriage, Institutional Realities and Judicial Elision" by Monte Neil Stewart

<sup>16</sup> Joseph Raz, Ethics in the Public Domain 23

<sup>17</sup> Margaret Somerville, *What About the Children?*, in DIVORCING MARRIAGE

<sup>18</sup> Ed. Basil Jones, "The American Ruling Cases as Determined by the Courts: Including the Fundamental Cases of England and Canada; Also All Reviewing and Illustrating Cases of Material Value from the Latest Official Reports, Completely Annotated," books.google.com, 1917

<sup>19</sup> Dana Mack, "Now What for Marriage?," www.wsj.com, Aug. 6, 2010

لا يريدونه، فإنه حتى في تلك الحالات لا تزال هناك إمكانية للإنجاب. فالأزواج المتباينو الجنس الذين يبدون عقيمين ينجبون أطفالاً أحياناً، وقد يكون التقدم الطبي سبباً لإنجاب آخرين في المستقبل. أما الأزواج من جنسين مختلفين الذين لا يرغبون في إنجاب الأطفال، فهم ما زالوا قادرين بيولوجياً على الإنجاب، وربما يغيرون رأيهم<sup>20</sup>.

• إن الزواج بين رجل وامرأة يحقق المستوى الأمثل من الرعاية الاجتماعية الخاصة التي تقدم للأطفال الذين ينجبهم أبائهم الفعليون. ويذهب دانيال سير إلى القول بأن الزواج هو المؤسسة التي تتفاعل مع بيئة جنسية اجتماعية فريدة في حياة الإنسان. ويسد الفجوة بين الذكور والإناث. وهو يؤدي إلى شراكة مستقرة بين الأنفس وفي الممتلكات. وهو يسعى إلى إدارة العملية الإنجابية ويرسخ التزامات الوالدين تجاه الأبناء. وهو يدعم الحقوق التي يكتسبها الأطفال بال ميلاد والتي تتمثل في استمرار اتصالهم بأمهاتهم وآبائهم.<sup>21</sup> وقال دوغ ميورانج، أحد مؤسسي حزب National Capital Tea Party Patriots من مثليي الجنس: "يتضح لي، على نحو متزايد، حتى لو وجدت شخصاً آخر مثلي تماماً، يجب أن أطفالي بقدر حبي لهم، أنه ستظل فجوة قائمة في حياتهم لأنهم بحاجة إلى أم... وأنا لا أريد أن أرى أطفالاً يولدون ولادة صناعية لزوجين من جنس واحد بحيث يكون هناك إما أم مفقودة أو أب مفقود<sup>22</sup>".

• "لقد ظل الزواج يحتل دوماً مكاناً ثقافياً مركزياً في العلاقات بين الذكور والإناث"، ويشكل وسيلة المجتمع الأساسية والأكثر فعالية لسد الفجوة بين الذكور والإناث. وتقول كميل وليامز إن الزواج بين رجل وامرأة "هو المؤسسة الاجتماعية الهامة الوحيدة التي تكون فيها المرأة دائماً مشاركة لازماً". وقد تؤدي إزاحة هذه المؤسسة إلى "تقليل قدرة الأجيال المقبلة من الرجال والنساء ورغبتهم في التعاون في إطار الأسرة، ويمكن أن تسهم في نهاية المطاف في وجود شكل جديد من التسلسل الهرمي بين الجنسين ونوع جديد من المجتمع يسوده الفصل بين الجنسين.<sup>23</sup>

• الزواج بين رجل وامرأة هو المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تمنح صفة الزوج والزوجة، والتي يمكن أن تحول الذكر إلى زوج والأنثى إلى زوجة (هوية اجتماعية مختلفة تماماً عن "شريك")، ومن ثمّ يمكن أن تحول الذكور إلى أزواج /آباء (فئة من الذكور مفيدة على نحو خاص للمجتمع) والإناث إلى زوجات/ أمهات (أيضا فئة مفيدة اجتماعياً)؛

<sup>20</sup> Meredith Clark, "Arizona Points to Procreation to Defend Gay Marriage Ban," msnbc.com, July 25, 2014

<sup>21</sup> Daniel Cere, War of the Ring, in DIVORCING MARRIAGE: UNVEILING THE DANGERS IN CANADA'S NEW SOCIAL EXPERIMENT 9, 15 (Daniel Cere & Douglas Farrow eds., 2004) [hereinafter DIVORCING MARRIAGE]

<sup>22</sup> Napp Nazworth, "Kids Need Both Mom and Dad, Says Gay Man Opposed to Gay Marriage," christianpost.com, Jan. 28, 2013

<sup>23</sup> Camille S. Williams, *Women, Equality, and the Federal Marriage Amendment*,

## المثلية الجنسية وتأثيرها السلبي على المجتمع:

- حيثما يتم تقنين الزواج الذي لا يراعي اعتبارا للجنس، لا يملك الآباء أساسا قانونيا للاعتراض على المناهج والكتب التي تدرس في المدارس وتروج للمثلية، ومن ثم يُحتمل أن تعليم الأطفال وإقناعهم بأن المثلية الجنسية حالة سليمة وطبيعية، في تعارض مع رغبات والديهم. وقد حذر لو شيلدون، مؤسس ائتلاف القيم التقليدية، من تأثير "أجندة المثليين" على الأطفال، فقال إن المثليين والليبراليين يستهدفون صغارنا... حتى تغسل أدمغتهم للاعتقاد بأن المثلية هي المعادل الأخلاقي للعلاقة مع الجنس الآخر<sup>24</sup>.
- عندما يتم توسيع نطاق حقوق الأزواج المثليين وفرضها، ستعرض حرية التعبير والفكر والدين والمعتقد للتهديد حيث سيجبر المواطنون على القبول والعمل ضد ضمائرهم ومعتقداتهم؛
- أصبحت الطبيعة المختلطة والمشوشة لعلاقات مثليي الجنس متعارفا عليها على نطاق واسع، وخاصة عند الرجال من مثليي الجنس. وهي حقيقة معروفة ومشاركة لدى مجتمع المثليين، فتمط حياة المثليين شديد الانحلال عموماً<sup>25</sup>. كما أشارت عدة دراسات في هذا الموضوع أنه في ظل زواج مثليي الجنس، ستصبح ظاهرة مشاركة وتبادل الأزواج أكثر قبولا في المجتمع.<sup>26</sup>
- هناك آثار اجتماعية مقلقة موثقة في المجتمعات التي يصبح فيها زواج المثليين شرعياً. ويذكر أن هولندا هي أول دولة أضفت الشرعية على زواج المثليين سنة 2001. وبعد عدة سنوات، حذرت مجموعة من الأساتذة الهولنديين في خطاب مفتوح "من الحكمة مما يبذل [في هولندا] من جهود لتفكيك الزواج بشكله التقليدي."<sup>27</sup>
- وعلى الرغم من عدم وجود العديد من الدراسات المعتبرة علمياً بخصوص الآثار الطويلة الأجل والأثر على الأطفال الذين ينشؤون في بيوت مثليي الجنس، فإن البيانات المتاحة توفر أسباباً منطقية تدعو للقلق. وتؤكد هذه الدراسات أن الأطفال الذين يربون في بيوت الأزواج من مثليي الجنس يصنفون في وضع سيئ في العديد من المجالات بالمقارنة مع الأطفال الذين ينشؤون في بيوت الأزواج العاديين. حيث يظهر أن الأطفال الناشئين في بيوت الأزواج مثليي الجنس هم أكثر عرضة لتجربة الارتباك الجنسي، والانحراف في التجارب الجنسية المحفوفة بالمخاطر، ويتعرضون لخطر متزايد من المشاكل الصحية العقلية، بما في ذلك الاكتئاب الشديد والقلق واضطرابات السلوك.<sup>28</sup>
- يتفق باحثون يدرسون المثلية الجنسية على أن المثليين - بصفتهم مجموعة - يعانون من قدر غير متناسب من النتائج السلبية في حياتهم. وتشمل هذه النتائج الموثقة جيداً ارتفاع معدلات العنف المنزلي والإكراه الجنسي، والميولات الانتحارية، وانخفاض متوسط العمر المتوقع وارتفاع معدلات الإيدز، ومشاكل

<sup>24</sup> Rob Boston, "The Religious Right's Gay Agenda: How Jerry Falwell, Pat Robertson and Other Religious Right Leaders Use Gay-Bashing to Fill Their Coiffers and Rally Their Troops," Americans United for Separation of Church and State website, Oct. 1999

<sup>25</sup> Meyer-Bahlburg, H. F. L., Exner, T. M., Lorenz, G., Gruen, R. S., Gorman, J.M., Ehrhardt, A. A. (1991). Sexual risk behavior, sexual functioning, and HIV disease progression in gay men. *Journal of Sex Research*, 28, 3-27.

<sup>26</sup> [http://www.heritage.org/Research/Family/netherlands\\_statement.cfm](http://www.heritage.org/Research/Family/netherlands_statement.cfm)

<sup>27</sup> [http://www.heritage.org/Research/Family/netherlands\\_statement.cfm](http://www.heritage.org/Research/Family/netherlands_statement.cfm)

<sup>28</sup> Judith Stacey and Timothy J. Biblarz, "(How) Does the Sexual Orientation of Parents Matter," *American Sociological Review* 66 (2001): 174, 179.

المخدرات والكحول والانحلال والخيانة الزوجية، والاعتداء الجنسي على الأطفال، والاضطرابات/ العلل النفسية والعاطفية، وتعتمد إيذاء النفس وغيرها من المشاكل. وهذه النتائج السلبية المرتبطة بنمط الحياة لدى المثليين يعترف بها المجتمع المثلي وليست محل نزاع. لكن ما يدور حوله جدل هو أفضل السبل لمساعدة المثليين على تجنب هذه النتائج السلبية.<sup>29</sup>

### ج. دحض "الميول الجنسية والهوية الجنسية" على أساس الإطار الدولي لحقوق الإنسان:

31. تشكل الحقوق المعترف بها في ميثاق الحقوق أساس الإطار العام لحقوق الإنسان الدولية. وقد دونت هذه الحقوق على النحو الواجب في الصكوك القانونية الدولية اللاحقة. وعليه، فهناك لآثار سلبية عكسية على منظومة حقوق الإنسان لأي محاولة لإحداث مفاهيم أو معايير جديدة مثيرة للجدل من خلال إساءة تفسير لائحة الحقوق والمعاهدات الدولية لتشمل مفاهيم لم ينص عليها ولم يوافق عليها أعضاء الأمم المتحدة. وتبين الحجج التالية بوضوح أن مفهوم الميول الجنسية لا يندرج في نطاق القانون الدولي لحقوق الإنسان:

1. لم تكن فكرة "التوجه الجنسي أو الميول الجنسية" موضوعاً لخطاب حقوق الإنسان قط؛ إذ إنها تتصل باختيارات فردية خاصة، ومن ثم فإنه لا مكان لها في القانون / المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا يوجد هنالك أي اتفاق بشأن مصطلح "الحقوق الجنسية"، ولا حتى ما يشير إلى الميل أو الاختيارات الجنسية، وهي مفاهيم غامضة إلى حد بعيد. ونظراً لتعريفها ونطاقها المثير للجدل الشديد، فإن مصطلح الحقوق الجنسية قد رفض مراراً في مفاوضات الأمم المتحدة. وبعد الفشل المتكرر في هذا الصدد، يدعي مؤيدو الحقوق الجنسية زوراً أن هذه الحقوق مشمولة في إطار حقوق المساواة وعدم التمييز والصحة الجنسية والإنجابية. ولكن الحقيقة هي أنه لم يتم تعريف أي مفهوم مما سبق ذكره أو قبوله في أي من صكوك حقوق الإنسان أو وثائق الأمم المتحدة بتوافق الآراء.

2. بما أن موضوع التوجه الجنسي لا صلة له بالخطاب الدولي لحقوق الإنسان، فإن أي محاولة لإدخال هذه المفاهيم أو الأفكار، التي ليس لها أساس قانوني، في القانون الدولي لحقوق الإنسان وتمس مباشرة بالحساسيات الاجتماعية والثقافية والدينية لمجموعة كبيرة من البلدان للأمم المتحدة، لن تؤدي إلا إلى مزيد من الاستقطاب وتقويض الطبيعة التعاونية والتوافقية للهيكل الدولي لحقوق الإنسان.

3. يتعارض مفهوم "الميول الجنسية والهوية الجنسية" ليس فقط مع المبادئ الأساسية للدين الإسلامي، ولكن كذلك مع كل الديانات السماوية ومختلف المجتمعات الدينية والثقافية.

<sup>29</sup> [http://www.familywatchinternational.org/fwi/policy\\_brief\\_manwomanmarriage.pdf](http://www.familywatchinternational.org/fwi/policy_brief_manwomanmarriage.pdf)

4. وخلافا لمزاعم ناشطي مجتمع المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية بأن جهودهم الرامية إلى تعزيز مفهوم الميول الجنسية والاختيارات الجنسية ضمن نقاشات ومحافل حقوق الإنسان تهدف إلى مكافحة التمييز والعنف ضد مجتمع المثليين، فمن الواضح تماما أن هذه الحركة مصممة بعناية لإنشاء حقوق جديدة و متميزة وحماية خاصة لفئة معينة من الأفراد، والذين لا يشتركون في شيء ماعدا اختياراتهم الجنسية الخاصة، وهو الأمر الذي لا يوجد له أي أساس قانوني في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يوفر بالفعل ما يكفي من الوضوح لمكافحة العنف والتمييز ضد أي شخص أو جماعة على أي أساس، ومن يجب تجنب إنشاء مثل هذه الجماعات التي لا يعترف بها عالميا ولا تقبلها أغلبية كبيرة من المجتمعات الإقليمية والثقافية والدينية حول العالم.

5. مع إعادة تأكيد الالتزام بمكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد أي شخص أو جماعة لأي سبب من الأسباب، فإن محاولات تعميم "التوجه الجنسي وهوية النوع" تظهر بشكل جلي على أنها فرض مجموعة واحدة من القيم والاختيارات على بقية العالم، مما يتعارض مع أساسيات حقوق الإنسان العالمية التي تدعو إلى احترام التنوع، والخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، كما هو مبين بوضوح في مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان<sup>30</sup>.

6. تؤدي أي محاولة لفرض مفاهيم أو أفكار تتعلق بالسلوك الفردي الخاص، والتي تقع خارج الإطار القانوني لحقوق الإنسان المتفق عليه دوليا، إلى تقويض الطبيعة العالمية للنظام الدولي لحقوق الإنسان. ومن ثم، فإن هذه الجهود تتخطى وتتجاوز القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا يتناقض كذلك مع مبدأ تعزيز توافق الآراء بشأن قضايا حقوق الإنسان من خلال نهج تعاوني وبناء على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60.<sup>31</sup>

7. يجب على المجتمع الدولي - وهو يحاول تنفيذ مثل هذه المفاهيم المثيرة للجدل - أن يحترم الحق السيادي لكل دولة وقوانينها الوطنية، وأولويات التنمية، ومختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعوبها، في التزام كامل بحقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالميا.

8. قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 24 / 6 / 2010 بأن الدولة لديها مصلحة مشروعة في حماية التعريف التقليدي للزواج، ونص الحكم على أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية "نصت على المفهوم التقليدي للزواج باعتباره بين رجل وامرأة"<sup>32</sup>. وفي حكم آخر صدر في عام 2016، أشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإجماع إلى أن الاتفاقية

<sup>30</sup> [http://www.familywatchinternational.org/fwi/policy\\_brief\\_manwomanmarriage.pdf](http://www.familywatchinternational.org/fwi/policy_brief_manwomanmarriage.pdf)

<sup>31</sup> [http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/A.RES.60.251\\_En.pdf](http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/A.RES.60.251_En.pdf)

<sup>32</sup> Center for Family and Human Rights, "European Court: Gay Marriage Is Not a Human Right," lifesitenews.com, Jul 25, 2014 & European Court of Human Rights, "Case of Schalk and Kopf v. Austria," hudoc.echr.coe.int, Nov. 22, 2010

الأوروبية لحقوق الإنسان لا تشمل الحق في الزواج بالنسبة للمثليين، لا بموجب الحق في احترام الحياة الخاصة والأسرية (المادة 8) ولا بموجب الحق في الزواج وفي تكوين أسرة (المادة 12)<sup>33</sup>.  
9. يتم في بعض المجتمعات، وعلى الرغم من الحجّة الواضحة ضد زواج المثليين، السماح بالزواج المثلي على أساس الأغلبية أو الطرق الديمقراطية في المجتمع. وعليه يجب أن تعطى المجتمعات الأخرى أيضاً الحق في تحديد النسيج الاجتماعي وتصريف شؤون مجتمعاتهم، بدون أن ضغوطات أو إكراهات من أي نوع.

## د. الخلاصة والتوصيات:

بعد مداوات دقيقة حول مختلف جوانب النقاش بشأن التوجه الجنسي والهوية الجنسية وما يقابل ذلك من دفع لإضفاء الشرعية على زواج مثليي الجنس، ترى الهيئة أن هذه المفاهيم لا يعترف بها في أي صك عالمي لحقوق الإنسان وتتعارض مع قيم وتعاليم العديد من الثقافات والأديان والمعتقدات، بما في ذلك الإسلام.

وتوفر الأحكام الحالية للقانون الدولي لحقوق الإنسان ضمانات كافية للحماية من العنف والتمييز ضد أي فرد أو جماعة على أي أساس. ومن ثم فإن الجهود التي يبذلها مؤيدو أطروحة شرعنة زواج مثليي الجنس سعياً لإيجاد حماية خاصة للأفراد على أساس هويتهم المبنية على سلوكهم الجنسي، وهو الأمر الذي يقع خارج الإطار القانوني لحقوق الإنسان المتفق عليه دولياً، مما يجعل هذه الجهود تعبيراً عن تجاهل لكونية وعالمية حقوق الإنسان.

كما تسببت الضغوطات الممارسة من طرف ناشطي مجتمع مثليي الجنس لتعزيز هذه الممارسات كجزء من حقوق الإنسان إلى حالة من الانقسام والاستقطاب الحاد بين أعضاء المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأدى الجدل الدائر حول قبول هذه المفاهيم أو رفضها إلى إلحاق مزيد من الضرر بالتطوير التدريجي للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في بعض المجالات الأكثر توافقية. إن إنشاء ولاية الخبر المستقل بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي قد أثارت مقاومة شديدة داخل الأمم المتحدة ليس فقط من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بل أيضاً من بلدان أخرى لها آراء مماثلة.

وتؤكد الهيئة أيضاً أن الأسرة الطبيعية - التي تتكون من رجل وامرأة - هي الجزء الرئيسي والوحدة الأساسية للمجتمع، التي يجب أن تمنح الحماية من طرف المجتمع والدولة. حيث تكفل هذه الأسرة الطبيعية وجود علاقة

<sup>33</sup> Puppinc, G. The ECHR Unanimously Confirms the Non-Existence of a Right to Gay Marriage. (n.d.). Retrieved from <http://us10.campaign-archive2.com/?u=567507fce24ff5f4d84cc3e33&id=13467e2ca2&e=247ffef2e4>

طبيعية ومتناغمة بين الرجل والمرأة، ولها دور فريد في ضمان أسلوب حياة صحي ورفاهية جميع أعضائها وخاصة الأطفال. كما اعترفت القمة الاجتماعية +5 في عام 2000 بأهمية الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع ودورها الرئيسي في التنمية الاجتماعية والتماسك والتكامل الاجتماعي.

كما تظل مهمة الدفاع عن مؤسسة الزواج الأصيلة والحفاظ على وحدة الأسرة في مواجهة حملة دعائية ممولة جيداً من أنصار الميول الجنسية والهوية الجنسية مهمة شاقة حقاً. وهو ما يتطلب حشد موارد فكرية لوضع استراتيجية منسقة لتحديد واضح للخصائص المميزة للزواج، والحفاظ على وحدة الأسرة وقيمها، وحمايتها بصفقتها نواة قابلة للحياة الاجتماعية في كل مجتمع. وتتضمن هذه المهمة الشاقة معالجة حصيفة من خلال الموازنة بين حق الفرد ورفاهية المجتمع. ومن جهة أخرى، يجب ألا ينظر إلى هذه المهمة، والتي تعزز قيم الفطرة الإنسانية السليمة لدينا، على أنها اعتداء على أي فرد أو مجموعة.

وفي هذا الصدد، نقترح التوصيات التالية:

أ. يجب على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مواصلة التعبير عن معارضتها الشديدة ورفض هذه الفكرة المعيبة من الناحية القانونية والمثيرة للانقسام العميق في جميع المحافل، بما في ذلك رعاية قرارات مضادة في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لإبقاء القضية حية ومواصلة تعريف الجميع باهتمام وقلق العالم الإسلامي في هذا الصدد. كما يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي دعم القرار الصميم للأمم المتحدة بشأن حماية الأسرة سواء في مجلس حقوق الإنسان أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ب. من حسن الحظ أن دول منظمة التعاون الإسلامي ليست وحيدة في هذا الصراع، في الوقت الذي تواجه قضية الميول الجنسية والهوية الجنسية معارضة شديدة حتى في البلدان التي شرعتها. كذلك توجد دول مماثلة وطوائف دينية ومجموعات دولية تعارض هذه المفاهيم الخاطئة وتشارك بنشاط في مواجهة حملة دعم قضية الميول الجنسية والهوية الجنسية للحفاظ على القيم الطبيعية والأخلاقية للمجتمعات وتعزيزها من خلال تعزيز مؤسسة الأسرة القائمة على الشراكة بين الرجل والمرأة. وعليه، يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي السعي إلى تشكيل تحالف موسع لمواجهة مشتركة للحملة الداعمة لشرعنة زواج المثليين. ويتعين أيضاً من خلال هذا التحالف حشد الموارد الفكرية لوضع استراتيجية منسقة لإلحاق الهزيمة بأجندة داعمي زواج المثليين على المستويات الوطنية والدولية والمحلية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تواصل بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع حلفائها معارضة مشروعية الولاية المثيرة للجدل التي قدمها الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي مع الحفاظ على موقف عدم التعاون معه، ورفض تقريره المقبل الذي سيقدم خلال الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في يونيو / حزيران 2017؛

ت. ينبغي وضع خطاب مضاد للنقاش الدائر حول الميول الجنسية والهوية الجنسية في شراكة مع جميع شرائح المجتمع، ولا سيما الزعماء الدينيين والشباب ووسائل الإعلام، لنشر الرسالة إلى القاصي والداني من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة لمواجهة الدعاية.

ث. قد تصدر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالاشتراك مع خبراء دوليين معروفين في هذا المجال، تقريراً شاملاً عن مختلف جوانب القضية وتنشر مقالات رأي في مجلات دولية لدحض شرعية النقاش حول الميول الجنسية والهوية الجنسية سواءً أكان ذلك من المنظور الإسلامي أو من منظور قانون حقوق الإنسان الدولي. إن مثل هذه المشاريع يمكن أن تكون مفيدة لتشكيل الرأي العام العالمي وتقديم حجة منطقية وقانونية ضد هذه المفاهيم.

ج. يمكن للمسلمين، في المجتمعات التي فيها أقليات مسلمة ولا سيما في الغرب، الاحتجاج بالحماية المتوفرة لممارسة معتقداتهم الدينية على أساس حقهم المعترف به والحامي في حرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد، والذي يمنح الحق في إظهار الدين وفقاً لمعتقدات المرء.

ح. ترحب الهيئة بعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الزواج والأسرة، وتؤيد توصياته وتطلب من الدول الأعضاء أن تنفذها في إطار سياساتها وتشريعاتها ذات الصلة.

خ. استناداً إلى توصيات المؤتمر المشار إليه أعلاه والاقتراحات المقدمة في هذه الدراسة، يمكن للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تعد إعلاناً شاملاً لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن هذا الموضوع، وتقدمها لنظر وإقرار مجلس وزراء خارجية المنظمة، وهو الإعلان الذي يمكن أن يكون بمثابة الموقف الأساسي والمعيار لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن هذا الموضوع.

د. تقدم دول منظمة التعاون الإسلامي مبلغاً كبيراً من التبرعات لوكالات الأمم المتحدة ومشاريعها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجوز للدول الأعضاء إعادة النظر في هذه الأموال ووقف تمويل وكالات الأمم المتحدة التي تستخدم هذه الأموال في تعزيز الآراء والمواقف ضد المعتقدات الدينية والأخلاقية للدين الإسلامي الحنيف، وخاصة في البلدان الإسلامية.

ذ. يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي أن تحذر جميع الأطراف المعنية وتسدي النصح لها ضد الجهود الرامية إلى استخدام راية منع "التمييز" لتعزيز برامج راديكالية بشأن الهوية الجنسية والنوع الجنسي، والتي تتعلق بقضايا حساسة تشمل الأسرة والحياة الأسرية والحياة الجنسية في مجتمعاتها. وينبغي كذلك إعادة النظر في التعاون مع الولايات والوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تروج لأطروحات مثيرة للجدل وتسعى إلى ترسيخ مفاهيم غير متوافق عليها فيما يسمى بحقوق الإنسان، والتي قد تضر بمعاييرنا الدينية والثقافية وتقوضها.

\*\*\*\*\*